إقرار الذمة المالية للمسؤول الحكومي

تأتي أهمية إقرار الذمة المالية في كونه أحد أهم أدوات حماية المال العام وحماية المسؤول الحكومي من التشكيك في ذمته وذلك بهدف رصد أي ملامح للإثراء تطرأ على المسؤول أثناء شغله لوظيفة عمومية، إلى جانب الحد من تضارب المصالح الخاصة مع المصالح العامة، ولما لإقرار الذمة المالية من أهمية فقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة على ضرورة أن تقوم الدول الأطراف فيها بإنشاء أنظمة فعاله لإقرار الذمة المالية ، وقد انضمت السلطنة لهذه الاتفاقية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٤٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٠م والجدير بالذكر بأن السلطنة تطبق نظام إقرار الذمة المالية قبل الانضمام الى الاتفاقية وهي أول بلد يطبق نظام لإقرار الذمة المالية من بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

فهد بن أحمد الفارسي
مدير دائرة إقرارات الذمة المالية

- **تأتي أهمية إقرار الذمة المالية في كونه أحد أهم أدوات حماية المال العام وحماية المسؤول الحكومي من التشكيك في ذمته**

منذ أن خول القانون جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة طلب إقرارات الذمة المالية بموجب حكم المادة (١٢) من قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٢ والذي فوض رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة إصدار نموذج إقرار الذمة المالية للمسؤول الحكومي سارع الجهاز الى القيام باختصاصه وواجباته في هذا الصدد فأصدر القرار رقم ٢٠١٢/١٠١ في شأن إقرار الذمة المالية للمسؤول الحكومي بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٤م ونشر في الجريدة الرسمية عدد ٩٩٠، على أثر ذلك قام الجهاز بتفعيل ذلك القرار وطلب من المخاطبين بأحكام القانون تقديم إقرار الذمة المالية للمسؤول الحكومي، ويتطلب إقرار الذمة المالية أن يقوم المسؤول بالحكومي بالإفصاح عن الأموال المملوكة له أو لزوجه ولأبنائه القصر سواء الأموال العقارية أو المنقولة تلك الموجودة في أراضي السلطنة أو خارجها كما أن إقرار الذمة المالية لا يفرق أكان المسؤول الحكومي عمانيا أو غير عماني.

وتم العمل بنموذج الإقرار الصادر بالقرار رقم ٢٠١٢/١٠١ منذ عام ٢٠١٢م ولغاية يوليو ٢٠١٦م وذلك لأنه مع التطبيق العملي للنظام وما تبين من ملاحظات برزت خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٢م و٢٠١٦م تم خلالها تقييم التجربة ودراستها الأمر الذي ترتب عليه إعادة النظر في النموذج المستخدم فضلا عن آليات طلب ومراجعة الإقرار والتي كانت تتم بالشكل اليدوي والمراسلات الورقية، وكان صدور القرار رقم ٢٠١٦/٦١ والذي مثل نقله في نموذج الإقرار من الناحية الموضوعية والشكلية حيث إن الإقرار أصبح الكترونيا يتم طلبه من خلال الموقع الالكتروني لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة www.sai.gov.om والذي استحدث نافذة جديدة بمسمى إقرار الذمة المالية ضمنت نماذج الإقرار بالغتين العربية والانجليزية، وتم تضمينه بيانات لم تكن موجودة في النموذج السابق أصبح معه الإقرار أكثر شمولية ووضوحا.

وسعيا من الجهاز في تسهيل تعبئة الإقرار وتوضيح البيانات التي شملها قام بإعداد دليل لتعبئة نموذج إقرار الذمة المالية للمسؤول الحكومي الصادر بالقرار رقم ٢٠١٦/٦١ وهذا الدليل يتضمنا شرحا مفصلا لكل مصطلح أو بيان ورد في ذلك الإقرار وهو متاح على الموقع الالكتروني للجهاز، كما قام الجهاز بتخصيص أرقام هواتف للرد على استفسارات مقدمي الإقرار وأرقاما أخرى تعنى بتقديم الدعم الفني والتقني لمن يقوم بتعبئة الإقرار، كما يقوم الجهاز بتقديم ورش عمل بشأن تعبئة إقرار الذمة المالية وذلك بالتعاون مع الجهات المشمولة برقابته.

ويقوم الجهاز بالتعامل مع إقرارات الذمة المالية بكل سرية ومهنية حيث منحها قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح حماية قانونية وذلك بأنه لا يسمح بالاطلاع عليها أو التعامل معها بأي شكل من الأشكل دون إذن مسبق من رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وتم إنشاء دائرة إقرارات الذمة المالية تتبع لرئيس الجهاز وذلك بغرض التعامل مع كل ما يُعنى بإقرارات الذمة المالية وحفظها وترتيبها، وتقوم هذه الدائرة بالاختصاصات المكلفة بها.

طلب إقرار الذمة المالية ليس مجرد إجراء يتم خلاله الإفصاح عن البيانات المالية للمسؤول الحكومي وأولاده القصر الى جهاز الرقابة دون مراجعة أو متابعة من قبل الجهاز للبيانات المقدمة ويتبع الجهاز كافة الإجراءات القانونية في متابعة التأكد من البيانات التي ترد في إقرارات الذمة المالية لأي من المسؤولين الحكوميين ، وذلك من خلال التعاون مع الجهات المعنية ، كما يتم الاطلاع والاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية في مجال إقرارات الذمة المالية، كما أكدت نتائج استعراض تنفيذ السلطنة للفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة الى أن السلطنة بحاجة للنظر في تجريم الاثراء غير المشروع .

تويتر الجهاز

جهاز الرقابة -عُمان ✓
@StateAudit_Oman

بين الحضور إلى العمل والانصراف منه ساعات معدوده، استثمرها بذكاء واصنع الإنجازات لتصبح موظفا ناجحا ومُجيداً في عمله #الوطن_نزاهة

إعادات تغريد ٤٠ إعجابات ٧١

٦:٥٨ ص - ٣١ يناير، ٢٠١٧

ردّ على @StateAudit_Oman

عُمان نبض السلام @OceanOman2017 · ٣١ يناير
@StateAudit_Oman نحتاج لمثل هذه الرسائل الإيجابية في كل صباح، يومكم سعيد وصباحكم نزاهة وطن #الوطن_نزاهة

جهاز الرقابة -عُمان ✓
@StateAudit_Oman

التزامك في العمل وإخلاصك في أداء واجبك يحفظ حقك وحق الوطن في الارتقاء بصنع المنجزات وتعزيز قيم النزاهة #الوطن_نزاهة

إعادات تغريد ٣٨ إعجابات ٥١

٧:٣٤ ص - ١٧ يناير، ٢٠١٧

ردّ على @StateAudit_Oman

Hussein AL-Shidi @HusseinShidi · ١٧ يناير
@StateAudit_Oman اتفق ، لله درك ياوطن

جهاز الرقابة -عُمان ✓
@StateAudit_Oman

احذر من تكون صيدا سهلا للعروض الوهمية التي يقدمها بعض الأشخاص لإنجاز وتنفيذ معاملات مقابل مبالغ خيالية حتى لا تتعرض للإحتيال #الوطن_نزاهة

إعادات تغريد ٣٧ إعجابات ٤٢

٦:٥١ ص - ٤ يناير، ٢٠١٧

رأيـــهـــم

الإعلامي مصطفى المعمري

يمثل الجهاز واحداً من الكيانات المؤسسية المهمة التي تحظى برعاية كبيرة من قبل الحكومة للأدوار الرقابية والإشرافية المنوطة به واسهامته برفع مستوى الأداء المالي والإداري في مؤسسات الدولة مما انعكس بشكل إيجابي في ثقة المؤسسات والأفراد بأدواره ومهامه عبر إصدار تشريعات منظمة أسهمت بشكل كبير في إعادة ترتيب الكثير من الجوانب الإدارية والمالية في مؤسسات الجهاز الإداري للدولة التي تقع تحت رقابته.

ونرى من خلال نشاطه في مجال الرقابة بشكل عام قدرته على مواكبة التطور الحاصل في المنظومة الرقابية وتكيفه مع كافة المستجدات التي ترتقي بدوره في مسيرة العمل التنموي عبر توجهات وبرامج تقوم على ضرورة تطوير الموارد البشرية وتأهيلها من جهة و التحديث والتجديد في القوانين والتشريعات التي تواكب النمو في العمل المؤسسي من جهة أخرى مما رفع من مستوى الوعي المجتمعي بدور الجهاز الرقابي والإشرافي.

- **من الأهمية أن يعمل الجهاز على تكثيف البرامج التوعوية**

وربما أن البعض ما زال يخلط بين الأهداف الأساسية للجهاز في كونه مؤسسة إشرافية رقابية وليست جهة محاسبية لذلك يسعى الجهاز جاهدا من خلال ملامسته للواقع عبر وسائل التوعية المختلفة إلى تكثيف نشر وتعزيز النزاهة وهذا لا يتأتى إلا من خلال التكاتف والتعاون مع دور الجهاز في المرحلة القادمة، حيث أصبح ضرورة ملحة تتطلب فهما عميقا لدوره والدفع بكل التوجهات التي من شأنها تحقيق أقصى درجات الأداء والإشراف والرقابة.

- **التكاتف والتعاون مع دور الجهاز خلال المرحلة القادمة أصبح ضرورة ملحة**

حوكمة الشركات الحكومية

إنّ حوكمة الشركات بالمفهوم العام يُقصد به: مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة، وتتمثل الحوكمة في عدة أركان أساسية وهي الشفافية، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية.

وتُعنى حوكمة الشركات، بشكل رئيسي، بالأسلوب الذي يتم فيه إدارة الشركة والرقابة عليها، والتحقق من قدرة مجلس الإدارة على وضع سياسات ورسم أهداف للشركة تتفق ومصلحة المساهمين ، مع مراعاة أهمية تنمية المجتمعات المحيطة والمشاركة الإجتماعية ؛ بما يحقق توزيع الثروات والخيرات على الجميع دون تكدّسها في طرف واحد.

وقد أرست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) في عام ٢٠٠٤م عدداً من المبادئ والمعايير المعنيّة بحوكمة الشركات، لضمان رسم استراتيجية تتبناها الشركات في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية، ورعاية حقوق المساهمين، والتقيّد بالإفصاح والشفافية، ورسم مسؤوليات مجلس الإدارة في إطار مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة.

لقد احتل موضوع حوكمة الشركات مكان الصدارة لدى الكيانات الاقتصادية في الدول المختلفة ؛ نتيجة الأزمات المالية التي عصفت بشركات كبيرة حول العالم ، وأدت إلى اهتزاز الثقة في مدى سلامة الإدارة في الشركات ، ومدى صحة نتائجها المالية المعلنة ، وما لذلك من تداعيات سلبية كبيرة ، كل ذلك أدى إلى أهمية الحث على تفعيل الدور الرقابي ،وتطبيق مبادئ الحوكمة ، وتأهيل الكوادر المنوط بها تطبيق هذه المبادئ.

وتعدّ سلطنة عُمان من الدول المهتمة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وأنشئ مركز عُمان للحوكمة والاستدامة في عام ٢٠١٥م بهدف نشر مفهوم وثقافة الحوكمة إلى كافة الشركات في السلطنة، وترسيخ وتشجيع وتفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات بما يكفل القيام بدورها نحو خدمة المجتمع وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وتحسين مستوى أداء رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات بكافة أشكالها القانونية، وإداراتها التنفيذية، وإعداد اختصاصات مجالس إدارة الشركات، وتحديد مسؤولياتها.

وتولي السلطنة اهتماماً ملحوظاً بالشركات الحكومية والتي يتجاوز عددها ٦٠ شركة، في ظل توجّه الحكومة الرشيدة إلى تفعيل برامج تخصيص المشاريع ، حيث تعد هذه الشركات ذات ثقل اقتصادي، كما جعلت الحكومة الرشيدة تطبيق نظم ومبادئ الحوكمة أحد المرتكزات الأساسية للإطار المالي لخطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦م - ٢٠٢٠م) الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/١)، مع الإشارة الواضحة للهدف الذي تسعى إليه الحكومة بالتأكد من حسن استخدام الأموال العامة المحوّلة للشركات الحكومية ، وتحقيقها للعوائد الاقتصادية المرجوّة، وبما يسهم في ترشيد الإنفاق العام وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أناط المشرع إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة ،في ضوء اختصاصاته، بمراجعة تنفيذ الخطة التنموية ومدى تحقيق الأهداف المرسومة والمعتمدة بها، وكذلك اختصاص الجهاز بتقييم ومتابعة أداء استثمارات الشركات المملوكة للحكومة بالكامل أو تلك التي تساهم فيها بنسبة تزيد على (٤٠٪) من رأسمالها، أو تلك التي منحتها الحكومة امتياز استغلال مرفق عام أو مورد من موارد الثروة الطبيعية ، واختصاصه الأصيل بالتحقق من كفاءة الأنظمة المالية والإدارية، ومدى التزام الشركات بتنفيذ هذه الأنظمة ومختلف القوانين واللوائح والقرارات الصادرة بهذا الشأن.

إنّ معظم الدول الكبرى تتجه نحو تطبيق حوكمة الشركات من خلال رسم معايير صارمة ، وذلك بوضع لائحة تنفيذية ، تلتزم بتطبيقها جميع الشركات ،سواء الحكومية أو الشخصية، بالإضافة إلى عمليات الرقابة المستمرة من قبل أجهزة الرقابة المختلفة، ومكاتب التدقيق المستقلة، ونشر تقارير دورية تبين مدى التزام هذه الشركات بمبادئ وأسس الحوكمة الصحيحة.

وأوصى الجهاز في العديد من تقاريره إلى أهمية وضع ميثاق لحوكمة الشركات الحكومية وأتى توقيع اتفاقية التعاون في مطلع هذا العام بين كل من مركز عمان للحوكمة والاستدامة ووزارة المالية لإعداد ميثاق حوكمة الشركات الحكومية، وهذا يمثّل استجابة للتوجه الحكومي في وضع ضوابط ومعايير واضحة تعزز من ممارسة الشركات الحكومية لمبادئ الإدارة الرشيدة بما يضمن تحقيق أفضل مستويات الأداء، وهو ما يقود الشركات الحكومية إلى النمو والتوسع في أنشطتها واستثماراتها.

كما سيتيح المجال بصورة أوسع أمام جهاز الرقابة للتحقق من مدى التزام الشركات الحكومية بمبدأ الشفافية في التصرفات المالية والإدارية ، وكذلك تحديد المسؤوليات التي تقع على عاتق كل موظف في الشركة وعلى عاتق أعضاء مجلس الإدارة في تنفيذهم لواجباتهم وأعمالهم ، كما سيسهم في مراقبة أداء الشركات الحكومية ومدى تحقيقها للأهداف والأغراض التي أنشئت من أجلها، علاوةً على تشجيع الشركات لخلق المناخ الجاذب للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي، بما يحقق سلامة الأوضاع الاقتصادية بالسلطنة، ويعزز من ثقة المستثمرين في قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إبراهيم بن سعيد العزري
المديرية العامة للرقابة على الاستثمارات والشركات التجارية والصناعية

- **جعلت الحكومة تطبيق نظم ومبادئ الحوكمة أحد المرتكزات الأساسية للإطار المالي لخطة التنمية الخمسية التاسعة**